

وليد الخالدي: تحية

I

الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي

The Jewish - Ottoman Land Company

مخطط هيرتسل لاستعمار فلسطين*

قبل ستين عاماً تقريباً، نشر أدولف بوم (Böhm)، وهو مرجع بارز مختص بالصهيونية المبكرة، في الملحق رقم (١) في سفره الجليل *Die Zionistische Bewegung*، النص الكامل لوثيقة من أرشيفات هيرتسل في فيينا. وهي عبارة عن مسودة اتفاقية مقترحة ("ميثاق" / "Charter") بين المنظمة الصهيونية العالمية والحكومة العثمانية بشأن "امتيازات، وحقوق، والمسؤوليات القانونية، وواجبات الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي من أجل الاستيطان في فلسطين وسورية". والوثيقة لا تحمل تاريخاً، لكن يبدو أنها وُضعت ما بين صيف سنة ١٩٠١ ومطلع سنة ١٩٠٢. ويبدو أن واضعيها الأساسيين هما ثيودور هيرتسل، مؤسس [الحركة] الصهيونية، وأرمينيوس فامبيري (Arminius Vámbéry)، وهو مستشرق هنغاري من أصل يهودي.

ولم يكن فامبيري وثيق الصلة بهيرتسل فحسب (وهذا الأخير يشير إليه في "يومياته" بصفته "bácsikam" - "عمي الصغير")، بل بعبد الحميد، السلطان العثماني أيضاً. والوثيقة مهمة لأنها تكشف مدى توقعات الصهيونية وطموحاتها خلال بضعة أعوام فقط من صوغ برنامج بازل في المؤتمر الصهيوني الأول في سنة ١٨٩٧. وفي الحقيقة، يمكن اعتبار مسودة الميثاق شرحاً "داخلياً" للبرنامج المعلن جهاراً. وهكذا، إذا كان برنامج بازل يُظهر قمة جبل الجليد الصهيوني في منطف القرن، فإن الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي تحتوي على جزئه الأعظم. وثمة جانب في الوثيقة

* المصدر: "The Jewish-Ottoman Land Company: Herzl's Blueprint for the Colonization of

Palestine", *Journal of Palestine Studies*, vol. XXII, no. 2 (Winter 1993), pp. 30-47.

ترجمة: أحمد خليفة.

نو صلة كبيرة بموضوعنا خاصة، هو الضوء الذي يلقيه على تأصل مفهوم نقل (transfer) السكان الأصليين في الصهيونية. وعلى حد علمي لم تُنشر أي ترجمة إنجليزية من قبل لنص الوثيقة الكامل (الموجود في الملحق في هذه المقالة)، ولا يوجد أكثر من إشارة عابرة إليها في الكتابات الصهيونية / الإسرائيلية باللغة الإنجليزية.

إن فكرة عقد ميثاق مع مركز القوة التي تسيطر على الأرض التي ستقام فيها الدولة اليهودية كانت متضمنة في كتاب هيرتسل "دولة اليهود" (Der Judenstadt, 1896)، مع أن المصطلح نفسه لا يرد في الكتاب. و عوضاً عنه، فإن هيرتسل يخصص قسمًا كاملاً لـ "الشركة اليهودية"^٢ التي ستكون مهمتها تنظيم هجرة جماعية ضخمة إلى موقع الدولة اليهودية وتصفية أملاك اليهود في أوروبا، من دون ذكر للترتيب التعاقدية مع القوة ذات السيادة في المنطقة.

كما أن مفهوم الميثاق متضمن أيضاً في برنامج بازل الذي كانت أهدافه (الهجرة الجماعية؛ شراء الأراضي؛ الاستعمار) سيتم تنفيذها "وفقاً للقانون العام" (öffentlich – rechtlich / according to public law). وقد استُخدم هذا المصطلح بالتحديد بعد نقاش مستفيض اتُفق في نهايته على تفضيله على مصطلح "وفقاً للقانون الدولي" (völker – rechtlich) بقصد تهدئة المخاوف العثمانية من أن يجري استنفار القوى العظمى ضد إستانبول.^٣ ومع ذلك، في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٨٩٨، عندما قابل هيرتسل القيصر الألماني في أثناء توجهه إلى فلسطين، سأله هذا الأخير: "قل لي بكلمة واحدة ماذا تريد أن أطلب لك من السلطان بالضبط؟" أجاب: "شركة مؤسسة وفقاً للقانون تحت الحماية الألمانية."^٤

على أي حال، في الخطبة التي ألقاها هيرتسل في افتتاح المؤتمر الصهيوني الثالث في سنة ١٨٩٩، فإنه، بحسب بوم، صرّح رسمياً أنه يجب طلب ميثاق من تركيا. ويتابع بوم:

ربما كان في ذهن هيرتسل الصيغة التي، بموجبها، منحت الحكومة البريطانية وأيضاً الهولندية في الماضي، الشركات الخاصة (على سبيل المثال، شركة الهند الشرقية) حقوقاً في الأقاليم التي حصلت عليها مؤخراً فيما وراء البحار.^٥

إن إصرار هيرتسل على الحصول مسبقاً على ميثاق قبل الشروع في أي استيطان في فلسطين، أكسب وجهة نظره لقب "الميثاقية" (Charterismus)،^٦ وأدخله في نزاع مع الفئات الصهيونية التي اعتبرت الاستيطان في فلسطين ممكناً وضرورياً من دون ميثاق.

وقد قام هيرتسل بزيارة إستانبول عدة مرات قابل خلالها موظفين كباراً عديدين في بلاط السلطان. لكن ثمة زيارتين بينها، لهما أهمية خاصة فيما يتعلق بمساعيه للحصول على الميثاق، وهما بالتالي جديرتان بشيء من التفصيل - الزيارة التي قام بها في أيار / مايو ١٩٠١، والأخرى التي قام بها في شباط / فبراير ١٩٠٢.

حظي هيرتسل بمقابلة السلطان عبد الحميد مرة واحدة فقط، وذلك في ١٥ أيار / مايو ١٩٠١، وفي تلك المقابلة، لم يثر مسألة الشركة الاستعمارية مدار البحث هنا، مع أنه "عرض الفكرة" بعد أيام من المقابلة أمام أعضاء في حاشية السلطان.^٧ أمّا مع السلطان، فقد أدار

الحديث في اتجاه المساعدة المالية التي أوحى بأن صلته برأس المال اليهودي تتيح له الحصول عليها للتخفيف من وطأة مديونية إستانبول العامة. وقصّ على السلطان حكاية أندروكليس والأسد، قائلاً: "صاحب الجلالة هو السلطان، وربما أندروكليس هو أنا، وربما هناك شوكة يجب أن تُنزع... والشوكة، كما أراها، هي **دينك العام** (dette publique)".^١ ومن الواضح أن استراتيجية هيرتسل كانت أن يجعل السلطان يوافق على مبدأ أن يساعده هيرتسل مالياً، وبعد أن يضمن هذه الموافقة، يستطيع أن يجمع رأس المال اليهودي من أجل دفع فائدة الدين العام العثماني، ثم يعود إلى إستانبول ويحصل على الميثاق الذي يريده على أساس خدمة في مقابل خدمة.^٢

غير أن الأمر لم يجر على هذا المنوال، إذ يبدو أن إستانبول راودها الشك في وقت مبكر بشأن الغرض الحقيقي لهيرتسل، كما أنها في الوقت نفسه، كانت معنيّة بالحصول على أي مساعدة ممكنة، على أن تكون بشروطها هي. وخرج هيرتسل من مقابله مع السلطان بمباركة عامة فحواها أنه يمكنه أن يسعى للحصول على رأس المال اليهودي لدفع فوائد الدين العثماني، لكن لا شيء أكثر.

ويبدو من دليل داخلي توفره "يوميات" هيرتسل أن العمل الفعلي على صوغ مسودة الميثاق من أجل الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي بدأ **بعد** المقابلة مع السلطان. ففي ٢٩ أيار / مايو ١٩٠١، على سبيل المثال، طلب أرمنيوس فامبيرري من هيرتسل مسودة الميثاق "التي ينوي أن يقدمها إلى السلطان، وأن يحصل على توقيعه عليها من دون أن يعرف أي سكرتير أو وزير شيئاً عنها".^٣ وفي ٢١ آب / أغسطس ١٩٠١ "يعيد" [كذا] هيرتسل إلى فامبيرري "المسودة ١ للميثاق، أو بالأحرى، [يعيدها] إلى الهيئة اليهودية الاستعمارية (Jewish Colonial Trust) من أجل إنشاء الشركة العثمانية - اليهودية لآسيا الصغرى، وفلسطين وسورية (Compagnie Ottomane - Juive pour l'Asie Mineure, la Palestine et la Syrie)".^٤ وهذه هي الإشارة الوحيدة إلى الاسم الكامل للشركة في "اليوميات" المنشورة باللغة الإنجليزية.

الفقرات الشرطية في الميثاق

جرت المناقشات الحقيقية المتعلقة بالميثاق في شباط / فبراير ١٩٠٢ خلال إقامة هيرتسل الموقّعة في إستانبول. لكن قبل أن نتطرق إلى ذلك، من المفيد أن نلقي نظرة على نص مسودة [عقد] الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي.

تتألف المسودة من توطئة وأحد عشر بنداً، وينقسم البند رقم ٧ إلى أربعة بنود فرعية. في التوطئة، كما صاغها هيرتسل، السلطان "يمنح ويضمن للشركة اليهودية - العثمانية للأراضي الحقوق والامتيازات الخاصة التالية من أجل توطين يهود في فلسطين وسورية، يحصلون على الجنسية العثمانية [كي يتمكنوا] من تطوير موارد الغذاء الطبيعية والموارد المهنية لهذين البلدين". وتشرح البنود الحقوق المطلوبة والشروط التي يتم منحها بموجبها. إن الحقوق المطلوبة تُصنّف تحت ثلاثة عناوين عامة: حقوق الملكية والاستخدام؛ وضع الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي؛ سلطات هذه الشركة.

ستتمتع الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي بحقوق الملكية التالية: أن تشتري بغير تحفظ قطع الأراضي الخاصة كلها، الصغيرة والكبيرة [البند رقم ١]: أن تمتلك أراضي الدولة التي تخص السلطان في مقابل دفعات سنوية مقدارها ثلاثة قروش تركية للدونم الواحد؛ أن تحتل جميع الأراضي التي لا توجد صكوك ملكية قانونية خاصة بها، وبالشروط نفسها التي تنطبق على أراضي الدولة (البند رقم ٢). وبالنسبة إلى استخدام الأراضي، فإن الشركة ستتمتع بالحقوق التالية: أن تستعمل هذه الأراضي "للزراعة، والبستنة، والتحريج، والتعدين... [ولأن] تقييم جميع أنواع المنشآت، وأن تشق طرقاً، وتبني جسوراً، وعمارات ومنازل للسكن [وأن تقييم] منشآت صناعية وأخرى مختلفة، بحسب ما تراه ملائماً، من دون أي قيد على الوسائل المستعملة"، وأن تقييم "مستوطنات صغيرة وكبيرة، وتوطن يهوداً فيها" (البند رقم ١).

وستتمتع الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي "بحكم ذاتي كامل، بضمانة الإمبراطورية العثمانية"، وسيكون رئيس الشركة هو رئيس الإدارة في الإقليم (البند رقم ٦)، وسيتم انتخابه من قبل الشركة لكن بموافقة من السلطان (البند رقم ٩)، وستتمتع بحصانة سياسية، وسيكون مسؤولاً حصراً تجاه السلطان باعتباره ممثله في الإقليم (البند رقم ٩). وسيوفد الرئيس ممثلاً دائماً إلى إستانبول ليكون الوسيلة الوحيدة لنقل تقارير الرئيس إلى السلطان، "ورغبات وأوامر" السلطان إلى الرئيس (البند رقم ٩). ويستطيع اليهود المستوطنون من قبل في فلسطين وسورية، "والذين يعتبرون أنفسهم تحت رعاية الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي" أن يوقعوا وثيقة بهذا الشأن. أما المستعمرون الذين يدخلون كرعايا الشركة فسوف "يتخلون بعد دخولهم عن جنسياتهم السابقة" ويحصلون على المواطنة العثمانية، شأنهم شأن اليهود "الذين كانوا قد استوطنوا" هناك (البند رقم ٧ - أ).

إن صلاحيات الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي واسعة للغاية، وتتضمن الحق في: (١) إنشاء وتشغيل سكك حديدية، وشق أقنية، وإنشاء مرافئ وأحواض لبناء وترميم السفن وأسطول تجاري؛ وبشكل عام، يمكن للشركة أن تستعمل الأنهار والبحيرات "الموجودة في مناطق الشركة لأغراض صناعية... وأن تنتفع بمواردها" (البند رقم ٤)؛ (٢) أن تتولى المسؤولية الكاملة عن التعليم، وبناء وصيانة المدارس ومؤسسات التعليم العالي التي يجب أن يتعلم الناس فيها "ليس لغتهم القومية وتاريخهم الخاص وديانتهم فحسب... بل يتلقون أيضاً... تثقيفاً وطنياً كي يصبحوا مواطنين عثمانيين يمكن الاعتماد عليهم" (البند رقم ٧ - أ)؛ (٣) أن تجبي الضرائب والرسوم، وأن "تصلح النظام الضريبي لجعله أكثر فاعلية" (البند رقم ٥)؛ (٤) أن تتولى المسؤولية عن "الأمن الشخصي وسلامة أملاك" السكان، وأن تجهز موظفيها المدنيين ورجال شرطتها وتدفع لهم رواتبهم (البند رقم ٦).

وربما كان أكثر الصلاحيات المطلوبة مدعاة للعجب هو الحق في إنشاء "الفرقة العسكرية الإمبراطورية العثمانية السورية - الفلسطينية البرية والبحرية". ويتعين على جميع الذكور من رعايا الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي لدى بلوغهم سن التاسعة عشرة أن يخدموا عاماً واحداً في الجيش النظامي تليه خدمة نصف عام في تشكيل خاص. وإلى أن يبلغوا سن السادسة والعشرين، سيتعين عليهم أن يخدموا في صفوف الميليشيا، بما في ذلك ثلاثة أسابيع خدمة احتياط سنوياً. بعد ذلك، وحتى سن الخامسة والثلاثين، فإنه يمكن دعوتهم إلى الخدمة في أي وقت كجزء من القوات المجتدة (Landsturm). وستكون القوات المسلحة

"مؤلفة كلية من جنود يهود"، ويمكن لأفراد من جنسيات أخرى أن "يقبلوا مؤقتاً كمرشدين ومدربين" فقط. وستتولى الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي تجهيز هذه القوات [بالمعدات اللازمة]، "وسيبداً" تشكيل القوات البرية "على الفور"، والفرقة البحرية خلال عشرة أعوام (البند رقم ٧ - ب).

وفي أوقات السلم ستقوم هذه القوات بـ "تأمين حدود سورية وفلسطين من أي عدوان"، وبالمحافظة على "القانون والنظام العام في داخل البلد" (البند رقم ٧ - ج). وفي حال نشوب حرب، يمكن استخدامها "للدفاع عن الأجزاء الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية..." (البند رقم ٧ - ج). وفي الحالة الأخيرة، ستتحمل الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي النفقات على شكل قرض يقوم جلالته بتسديده بفائدة سنوية مقدارها ٤٪ (البند رقم ٧ - هـ). علاوة على ذلك، تقوم الشركة بتوفير الموارد اللازمة لـ "الأكاديميات العسكرية المطلوبة، والثكنات، والمستودعات، ومصانع الأسلحة والذخيرة"، وأيضاً السفن التي تحتاج إليها القوات البحرية لأغراض التدريب (البند رقم ٧ - د). ومن أجل تغطية نفقات إنشاء هذه المنشآت العسكرية وصيانتها، ستحتفظ الشركة بـ ٤٠٪ من الضرائب المجدبة المدينة بها لجلالته في مقابل الحق في أن تمتلك أراضي الدولة الخاصة بالسلطان (البند رقم ١١).

أما الحق الأكثر حسماً الذي طلبته الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي فجرى صوغه في البند رقم ٣، وهو يتعلق بالمالكين الفلسطينيين والعرب وبسكان الفئات الثلاث من الأراضي التي ستشترتها / ستتملكها الشركة، أي الأراضي الكبيرة والصغيرة ذات الملكية الخاصة، وهي: أراضي الدولة الخاصة بالسلطان؛ الأراضي التي لا يملكها أحد. واقتراح هيرتسل هو أن الشركة لها "الحق في أن تبادل" هذه الأراضي بأراضي "حصلت عليها [الشركة] في مقاطعات ومناطق أخرى في الإمبراطورية العثمانية" (البند رقم ٣). وتكون هذه الأراضي "مساوية من حيث المساحة والنوعية" للأراضي المستملكة في فلسطين (البند رقم ٣). والشركة "لن تعوض هؤلاء المالكين بدفع نفقات إعادة توطينهم من مواردها الخاصة فحسب... بل ستمنحهم أيضاً قروضاً متواضعة... للسكن... و... المعدات" (البند رقم ٣). وهذه القروض "سيتم تسديدها بأقساط متساوية على امتداد عدة أعوام..." (البند رقم ٣).

والقدس فقط مستثناة بالتحديد من شروط البند رقم ٣ (أي من شرط "مبادلة" الأراضي)، لكن "رعايا الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي في القدس يظلون خاضعين لسلطتها"، وفيما يتعلق بالضرائب، فإن القدس تقع ضمن نطاق إقليم الشركة. ومما لا ريب فيه، فإن الإشراف على الأماكن المقدسة يبقى بيد الباب العالي، "وفقط بمشيئة منه يمكن أن تتولاه الشركة" (البند رقم ١٠).

المفاوضات مع الباب العالي

إن ميثاق الشركة اليهودية - العثمانية مدهل ليس فقط بسبب مضمونه، بل أيضاً بسبب الأوضاع التي كانت سائدة في بداية القرن [العشرين] حين جرى وضعه. ففي ذلك الوقت، كانت المنظمة الصهيونية العالمية لا تزال في طفولتها الباكرة، وتمتلك موارد قليلة، ولم تكن أي قوة عظمى قد اعترفت بها. وهيرتسل نفسه كان مجرد مواطن عادي، والجماعة اليهودية في

المنطقة التي أصبحت لاحقاً فلسطين الانتدابية كان عددها في أبعـد تقدير ٣٤,٠٠٠ نسمة^{١٢}، أو ٥,٧٪ من مجموع السكان، وفي سنة ١٩٠٠، كان مجموع الملكية اليهودية للأراضي ٢٢٠,٧٠٠ دونم، أو ٠,٨٪ من مساحة البلد^{١٣}، وكان هناك في ذلك الوقت ٢٢ مستعمرة عدد سكانها ٤٩٥٠ قروياً^{١٤}، يعيش معظمهم على المساعدات الخيرية الآتية من فرد واحد، هو البارون إدموند دوروتشيلد^{١٥}.

مهما يكن الأمر، فإن المسودة النهائية لميثاق الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي اكتملت على الأرجح، حين عودة هيرتسل إلى إستانبول في شباط / فبراير ١٩٠٢، مع أن من شبه المؤكد أنها، كما يُستدل من "اليوميات"، لم تكن قد قُدمت فعلياً إلى القصر. وكان المؤتمر الصهيوني الخامس، منذ مقابلة السلطان هيرتسل في السنة السابقة، قد عُقد في بازل في ٢٦ - ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٠١. وقد وصل هيرتسل إلى إستانبول على متن سفينة رومانية وتوجه مباشرة إلى القصر عصر يوم ١٤ شباط / فبراير.

كانت مهمة هيرتسل بالغة الدقة، وكان غرضه الحقيقي الحصول على ميثاق وفقاً لما تضمنته مسودة [تأسيس] الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي. لكن كم قسم من مضمونها يمكنه كشفه للسلطان من دون أن يستعديه؟ فعلى الرغم من حديثه كله في المقابلة السابقة مع السلطان قبل تسعة أشهر بشأن التمويل اليهودي من أجل تحصين الدين العثماني العام، فإنه لدى عودته كان خالي الوفاض باستثناء هدايا شخصية: فاكهة من عند "أشهر دكان في فيينا لبيع الأطعمة الفاخرة"، و"وعاء لتدفئة السرير" [في أيام البرد القارس]^{١٦}.

استقبل هيرتسل في القصر من قبل إبراهيم مدير التشريعات، وكان السلطان متعباً جداً وغير قادر على استقباله في ذلك اليوم، لكنه طلب منه أن يعتبر نفسه ضيفاً عليه طوال مدة إقامته^{١٧}، وأن يعود في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي. وعندما بُلغ أن صاحب الجلالة السلطان لا يقبل أطعمة (Comestibles) كهدايا، طلب هيرتسل من موظفي القصر "أن يتفضلوا بقبول الفاكهة مني؛ وسنتناولها معاً"^{١٨}.

في صباح ١٥ شباط / فبراير سأل إبراهيم هيرتسل مباشرة عن "أهداف المؤتمر الصهيوني"، وأجاب هيرتسل أن "اليهودية القومية الصهيونية الصافية" تعارض "ذويان [اليهود] في أي أمة أخرى... كما يرغب في ذلك خصومنا اليهود". وقال إبراهيم إن هناك تقارير "مشوهة" فحواها أن هيرتسل أعلن في المؤتمر الصهيوني (كانون الأول / ديسمبر ١٩٠١) أن السلطان "سمح بهجرة اليهود إلى فلسطين من أجل إنشاء مملكة يهودية"، فأنكر هيرتسل ذلك، وعلّق إبراهيم بأنهم لم يصدقوا التقارير، بدليل دعوة السلطان إليه كي يكون ضيفه^{١٩}.

وبعد الظهر عُقد لقاء بين هيرتسل وعزة العابد، وهو عربي سوري من كبار موظفي البلاط. وبدأ عزّة الحديث بلهجة جافة (rudesse): "ماذا كان القصد من زيارتك في أيار / مايو الماضي؟" وأجاب هيرتسل: "مساعدة تركيا إذا ما أرادت أن تساعدنا في المقابل، نحن اليهود بحاجة إلى تركيا قوية..." ولفت عزّة انتباهه إلى ضالة المساعدة "المعنوية أو المادية" التي "تحققت" منذ زيارة هيرتسل الأخيرة، فردّ عليه هذا الأخير قائلاً أنه في الواقع نجح في خلق "مناخ يتسم برأي متعاطف مع جلالته"^{٢٠}.

من الواضح أن إستانبول كانت تقوم بالتحري عن الصهيونية. وتابع عزّة: "سأقولها لك بصراحة شديدة"، واستطرد يلخّص موقف حكومته. الإمبراطورية ستكون مفتوحة أمام

اللاجئين اليهود من جميع الأقطار، والمهاجرون يجب أن يتخلوا عن جنسياتهم السابقة وأن يكونوا خاضعين للقانون العثماني، بما في ذلك الخدمة العسكرية. ويمكنهم أن يستقروا في أي من مقاطعاتنا ما عدا - في البداية - في فلسطين. وفي المقابل، يتعين على هيرتسل أن يشكل جمعية (syndicate) لتحصين الدين العام، وأن يتولى مسؤولية امتياز لاستغلال جميع المناجم "المكتشفة أو التي ستكتشف" بما في ذلك [مناجم] الذهب والفضة والفحم، وآبار النفط أيضاً. وستكون الشركة المسؤولة عن هذا الامتياز مكونة من مجلس "أعضاؤه كلهم يهود ومسلمون".^{٢١}

تعامل هيرتسل مع ذلك كله بهدوء، مفترضاً أن هذا "عرض أولي فقط، وأنهم سيكونون مستعدين للمساومة". وأراد من جلالته السلطان أن يكون متأكداً من أنه يستطيع أن يعتمد على "ولائي الصادق والراسخ".

وقبل أن يفترقا قبل عزة علبة سعوط هدية من هيرتسل ("قال أنه مهووس بقلب السعوط")، وطلب منه لليوم التالي جواباً على شكل مذكرة.^{٢٢}

ويبدو أن هيرتسل أمضى معظم يوم ١٦ شباط / فبراير في كتابة الجواب. وقد قبل من حيث المبدأ "مهمة تأسيس شركة عثمانية لاستثمار جميع المناجم"، على أن يتم اتخاذ القرار بشأن التفاصيل في وقت لاحق. أما المسألة الأخرى فكانت رغبة صاحب الجلالة "في أن يبسط حمايته الأبوية على اليهود المضطهدين في جميع أنحاء العالم وأن يستقبلهم كرعايا أترك... شرط ألا يؤسسوا أنفسهم بأعداد كبيرة في مكان محدد سلفاً، وفي مقابل ذلك، سيرغب جلالته "في أن يرى جمعية يهودية تشكل من أجل تحصين الدين [العثماني]."^{٢٣}

ب "هذا الشكل" يكون الاقتراح الأخير "صعب التحقيق". فالاقترح بحاجة إلى دعاية كي ينجح، لكن في حال "إضافة قيود إلى الترحيب الكريم المرتقب"، فإن الدعاية التي ستنشأ سيكون لها "تأثير سيئ، أو على الأقل مشكوك فيه"، عدا أن المستعمرين الفقراء لن يكونوا هم من سيوفرون رأس المال.

"المسألة، إذًا، هي إيجاد أداة ربط بين الاستعمار اليهودي وتحقيق تحصين الدين [العثماني]. وأداة الربط هذه يمكن، في رأيي المتواضع، أن نجدها فقط في امتياز عام لإنشاء شركة عثمانية - يهودية كبرى للاستعمار."^{٢٤} وبذلك وصل هيرتسل إلى نهاية مبتغاه، فقد بدأ في أيار / مايو السابق بنقاش اقتصر على الدين العام فقط، لينتهي برباط لا فكاك منه بين الدين والشركة اليهودية - العثمانية للأراضي.

وشهد يوم ١٧ شباط / فبراير ذروة المفاوضات. فقد سلم هيرتسل جوابه بالفرنسية إلى إبراهيم في قصر يلدز، وانضم إليهما عزة على الفور، وقرأ جواب هيرتسل بإمعان، و"بقدرته المعتادة على التمييز والفهم بسرعة وعمق طلب تفسيراً لمعنى شركة عثمانية - يهودية للاستعمار. هل سيكون من حقها اختيار أماكن الاستيطان، أي أن تكون قادرة على شراء مناطق في أي مكان على الإطلاق، وأن تجمع اليهود فيه؟" "نعم"، أجاب هيرتسل. "لا بد من ذلك..." وشرح أنه ليس معنياً بـ "حماية للأفراد" ("protection individuelle")، وإنما بـ "حماية قومية" ("protection nationale"). ماذا يعني ذلك، سأل ("صاحب السعادة") عزة وإبراهيم، وشرح هيرتسل: "إيماءة علنية نبيلة في صالحنا مثل دعوة إلى الهجرة من دون أي قيود" (التشديد في الأصل). وكان ذلك أقرب ما وصل إليه هيرتسل فيما يتعلق بجوهر مسودة

الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي. وهنا، حمل عزة الرسالة إلى السلطان.^{٢٥} في وقت لاحق من ذلك اليوم، رجع عزة بجواب السلطان. كان السلطان "راغباً في فتح إمبراطوريته أمام جميع اليهود الذين سيصيرون رعايا أتراكاً، لكن المناطق التي سيجري الاستيطان فيها يجب أن تُقرَّر كل مرة من قبل الحكومة، وفلسطين ستكون مُستثناة." وقد كتب هيرتسل في "يومياته": "سيُسمح للشركة العثمانية - اليهودية باستعمار ما بين النهرين، وسورية، والأناضول، وأي مكان على الإطلاق، مع استثناء وحيد هو فلسطين. ميثاق من دون فلسطين! رفضته على الفور."

اقترح عزة على هيرتسل أن يعيد النظر [في قراره - الرفض]، لكن الأخير أبدى أسفه قائلاً إن هذا "غير وارد" وأعلن: "إذا لم أجد حلاً حتى الغد، فسأرجو من جلالته السماح لي بالمغادرة." واعتبر عزة ذلك بمثابة تهديد، و"قال ببرود شديد: **بالتأكيد**". وهنا همس هيرتسل في أذن إبراهيم، بعد أن أدرك أن "المفاوضات فشلت جدياً" متسائلاً عن إمكان التوصل إلى "عقد مزدوج - أي، عقد علني يحمي السلطان من المعارضة، وآخر سرّي لي ولأصدقائي." وكانت هذه فكرة سبق أن ناقشها فامبيري مع هيرتسل فيما يتعلق بالتحديد بمسودة الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي. ولا مناص هنا من الاستنتاج أن مسودة الشركة جرى إعدادها بناء على افتراض أنه يمكن عقد صفقة سرية بين هيرتسل وعبد الحميد؛ وهذه الفكرة تكتسب ثقلاً إضافياً من عبارة في البند رقم ٧ من [مسودة] الشركة بشأن دفع الضرائب المجبّبة من قبل الشركة للسلطان، إذ ورد أنها "ستُدفع إلى خزينة جلالته السلطان، أو بناء على تعليمات منه إلى حساب آخر يوضع بتصرفه" (التشديد في الأصل).

واللافت أن عزة رفض فوراً اقتراح هيرتسل "عقداً مزدوجاً" من دون الرجوع إلى السلطان: "هذا ليس ممكناً، الوزراء لن يرغبوا في ذلك... بعضهم يمكن إقناعه، لكن هناك آخرين لا يمكن إقناعهم. مهما يكن الثمن."^{٢٦}

عاد هيرتسل إلى الفندق ليخطّ رسالة الوداع. إنه يستعد للمغادرة مع "الأسف الصادق والعميق لكونه غير قادر على أن يكون مفيداً لجلالتكم في الظروف الحالية"، وعليه أن "ينحني باحترام لـ "حكمة" جلالته "السامية". هناك شيء واحد فقط ربما يمكن أن "يذلل الصعوبات": إذا مُنح "الاستعمار من دون قيود" فهو "سيقنع أصدقاءه بتأسيس بنك تركي... مكلف بإنشاء نظام تسليم عصري في الأقطار العثمانية"، وبذلك يمكن البرهنة على أن مجيء اليهود هو "لحسن طالع البلد بأسره". وإذا كان هذا العرض غير مقبول فإنه "سيسعده جداً... التشرف بمقابلة وداعية". وإذا كان جلالته "لا وقت لديه لي"، فإنه "يتوسل" إليه أن "يتفضل عليه" بقبول هديتين صغيرتين: أحد كتبه، وآلة كتابة عربية - تركية مصنوعة في أميركا، وستصل إليه "خلال أسبوعين". وختم رسالته بالوعد بـ "أن أوصل في المنظمة اليهودية العظيمة التي أمثلها رعاية مشاعر الاحترام والحب لعظمة الخليفة، الصديق العظيم الوحيد الذي لدينا على وجه البسيطة."^{٢٧}

أُرسلت الرسالة إلى قصر يلدز، وتبعها هيرتسل بذاته، وتُرجمت وأُرسلت إلى السلطان. وسرعان ما ظهر عزة ثانية وكرر اقتراحات السلطان السابقة التي رفضها هيرتسل "على الفور وقطعياً. قلت أنني أستطيع أقبل الهجرة من دون قيود، وإلا فلا." وكرر عزة "رسالة" من

السلطان خلاصتها "أنه لا يستطيع أن يمنحني هجرة غير محدودة بإدارة شركتي للأراضي حتى لو كان يريد ذلك... فهو بذلك لا يستطيع كسب لا أغلبية شعبه... ولا حتى الأقلية". وتُرك لعزة أن يذكر هيرتسل بخطأ الاعتقاد "أن حاكماً مطلقاً يستطيع أن يفعل ما يريد".^{٢٨}

وهنا غير عزة لهجته "إلى لهجة حميمة"، وقدم لهيرتسل نصيحة كصديق. اليهود يجب أن يدخلوا إلى البلد كرأسماليين ويكسبوا أصدقاء، ويجب أن يهتموا بأعمال المناجم وبعد ذلك بأعمال البنوك، "وفي النهاية، سنرى ما يمكن فعله لطلبك الاستعمار." وعلى هيرتسل أن يغادر (كما قال أنه يريد أن يفعل) في اليوم التالي، ويؤسس الجمعية (syndicate)، ويخصص مبلغاً يودع [في مصرف] (لكن يبقى بتصرف هيرتسل) ليكون بمثابة ضمان، وبعد ذلك يمكن أن يصدر فرمان بشأن امتياز المناجم، على سبيل المثال.

وتوهم هيرتسل أن ثمة دوافع خفية وراء هذه الكلمات، واعتقد أنه وعزة توصلا إلى مستوى جديد من التفاهم المتبادل، لكن عزة فاجأه بالقول: "الحكومة تحتاج إلى مليون جنيه الآن. هل تستطيع تأمينها لنا؟" فوراً خطر لهيرتسل خاطر: (عزة) يقصد سكة حديد الحجاز. "نعم"، أجاب بلا تردد. "منحوني استعماراً غير مقيّد وستحصلون على المليون خلال فترة وجيزة جداً، لكن عزة رفض ذلك باعتباره مستحيلاً" في الوقت الحاضر. "وفي نهاية المطاف (وبغض النظر عن غضبه الشديد)، قال هيرتسل إنه، ومع عدم موافقته على تقييد الحكومة العثمانية الهجرة، لماذا ليس ممكناً أن تتعهد الشركة العثمانية - اليهودية بنفسها بعدم السماح بدخول أكثر من عدد معين من المستعمرين؟" إلا أن عزة أراد أن يعرف "كم، مثلاً؟" فأجابه هيرتسل قائلاً أنه لم يول المسألة "تفكيراً كافياً"، وإن الفكرة "خطرت للتو" بباله. وانتهدت المفاوضات بتكرار عزة نصيحته لهيرتسل بأن "يهم أولاً وقبل أي شيء بحالتنا المالية".^{٢٩} وبينما كان عزة يرافق هيرتسل إلى الممر، طلب منه، باسم السلطان، أن يعود إلى القصر في صباح اليوم التالي لأن السلطان يريد أن يُظهر له وداعاً لطيفاً.

في وقت مبكر جداً من صباح ١٨ شباط / فبراير، توجه هيرتسل إلى القصر يحده الأمل ("اعتقدت أن من المحتمل - وفي الحقيقة توقعت"^{٣٠}) بأن السلطان لن يدعه يرحل. لكنه كان قد حزم أمتعته في مساء اليوم الفائت، وطلب من مساعده، رجل الأعمال الإنجليزي اليهودي جوزيف كوين (Cowen)، أن يسد فاتورة الفندق، لأنه على الرغم من دعوته إلى أن يعتبر نفسه ضيف السلطان، "فإن أحداً من القصر لم يأت للاهتمام بذلك." وافترض هيرتسل أن "الأوامر جرى اعتراضها في مكان ما، وأن النقود سُرقَت".^{٣١}

استقبل هيرتسل في القصر من قبل إبراهيم وعزة، وعلى الفور جاء شخص من طرف السلطان "حامل معه، بناء على تعليمات منه، ٢٠٠ جنيه تسديداً لنفقات رحلتي." هز هيرتسل كتفيه، و"باحترام شديد، وابتسامة سأل" إذا ما كان يستطيع أن يتبرع بالمبلغ "لمشاريع خيرية"، فأجابه عزة: "أقبله ووقع أنك استلمته أولاً، ثم تستطيع أن تفعل به ما تريد." وهكذا كتب هيرتسل إيصلاً بالاستلام: "تسلمت من خزينة الإمبراطورية مبلغ مني جنيه تسديداً لنفقات الرحلة، دكتور ث. ه."^{٣٢} وبعد أن فعل ذلك، بدأ يفكر فيما إذا كان من الأفضل أن يترك النقود مع إبراهيم وعزة أو أن يأخذها. "إن فكرة الاحتفاظ بال ٥٠٠٠ فرنك هذه، التي هي حق لي كونها ملكي الشخصي بمقدار ما هي مكافأة على جهودي، لم تخطر ببالي ولو للحظة واحدة." وهكذا قرر هيرتسل تقديمها هدية إلى "لجنتنا الفقيرة (A.C.)"، أي إلى خزينة اللجنة

التنفيذية الصهيونية التي كان اسمها الكامل هو: Action Committee. وبينما كان يودّع إبراهيم وعزة، "قلت لهما مداعباً بترفع: أغادر محملاً بالذهب، وانحنيا إزاء لا مبالاتي بمبلغ كهذا."^{٣٣}

وفي أثناء مروره عبر بوابات القصر "أمطر" [الموجودين] بقطع من الذهب "كما يفعل أمير شرقي"، لأنني "إذا منحت هذا المقدار الكبير حتى للبوابين، فكم يمكن أن يحصل عليه أصحاب السعادة الذين أمضيت معهم ساعات طويلة في مداولات سرية... إن جميع من في [قصر] يلدز سيفكر في ذلك، وسيتبعهم الباب [العالي]، والمدينة، والبلد بأسره أيضاً... إن هذه القطع الذهبية التي خسرتها على البوابة هي بين أفضل استثماراتي."^{٣٤}

إذا نظرنا إلى تفصيلات هذا المشهد الأخير في ضوء المبالغ الهائلة التي ادعى هيرتسل أنه يستطيع جمعها "خلال فترة قصيرة جداً"، أليس من الممكن أن يكون عزة وسيده قد أدركا زيف ادعاء هيرتسل، وأرادا أن يضعوا المسألة على محك الاختبار العملي وأن يتحدياه بدعوته إلى تحقيق ادعائه، أو "كشف بلفه"؟

هيرتسل في فلسطين

قد يكون من الملائم، كتذييل لما أوردناه بشأن المفاوضات على الميثاق، أن نلقي نظرة فاحصة على أمر له صلة وثيقة بالموضوع، وهو موقف هيرتسل تجاه سكان فلسطين الأصليين. فكما هو دأبه، فإنه لا يوجد في "يوميات" هيرتسل إلا إشارات قليلة جداً سواء إلى العرب أو الفلسطينيين، لكن ما يرد فيها على قلته هو شهادة بليغة على الفرضيات المكتومة التي تركز إليها الفكرة العامة للميثاق الاستعماري الذي يُراد الحصول عليه من دون أي اعتبار للسكان المحليين، وخصوصاً افتراض الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي [إمكان] نقل الفلسطينيين [إلى خارج البلد] لإفساح المجال للمهاجر المستعمر.

ويمكن أن تكون مدونات هيرتسل خلال زيارته الأولى والوحيدة لفلسطين مدخلاً ملائماً لمعرفة آرائه في هذا الشأن. لقد استغرقت الزيارة عشرة أيام، من ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر حتى ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٩٨، وكان غرضها الوحيد مقابلة القيصر الألماني هناك. وكان هيرتسل قد قابل القيصر في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر في إستانبول، بينما كان الأخير في طريقه إلى فلسطين، وطلب وقتها مقابلة ثانية في فلسطين، وردّ القيصر بجواب لطيف لكن غير ملزم.^{٣٥}

وصل هيرتسل إلى يافا قبل فترة وجيزة من وصول القيصر، وكان برفقة أربعة زملاء صهيونيين لم تكن أقدامهم، مثله، قد وطئت أرض فلسطين من قبل. وأمضى الوفد يوم ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر في زيارة المدرسة الزراعية اليهودية مكفيه إسرائيل، والمستعمرتين ريشون ليشيون ورحوبوت. وذكرته مجموعة من المستعمرين الصهيونيين "الجزورين" أتت على سهوات الجياد كي تحييه في المستعمرة الأخيرة بـ "رعاة البقر في سهول أقصى الغرب الأميركي"، وفاضت عيناه بالدمع.^{٣٦} كانت خطته أن يضع وفده في المدرسة الزراعية التي كان لا بد من أن يمر بها القيصر وهو في طريقه إلى القدس. وفي يوم ٢٨، في أتون لهيب

شمس بلغت حرارته ٤١ درجة، لاحظ القيصر، الذي كان يقود موكبه، الرايات على جانب الطريق حيث كان هيرتسل وزملاؤه واقفين. أوقف القيصر جواده، وعندها أوعز هيرتسل لجوقة الـ "مِغْفِيه" الموسيقية بأن تعزف (على لحن "ليحفظ الرب الملك") الأغنية الألمانية "تحية لك أيها المتوجّح بإكليل النصر".^{٣٧} وتبادل الاثنان عبارات مجاملة قليلة قبل أن يستأنف القيصر توجهه إلى القدس. وتبعه هيرتسل بالقطار.

وفي القدس كان الشاغل الأهم لهيرتسل وزملائه هو: هل سيمنحهم القيصر مقابلة، ومتى؟ وأضناهم التفكير في اختيار الكلمات التي سيخاطبون القيصر بها، وفي الأسئلة التي من المحتمل أن يوجهها إليهم، وفي الأجوبة عنها. وأزعج هيرتسل زملاءه بشأن سلوكهم في حضرة القيصر، وأرهبهم بتفاصيل التفاصيل فيما يتعلق بمظهرهم: "ملا بسهم، قمصانهم، ربطات العنق، القفازات، الأحذية والقبعات".^{٣٨} وبعد خمسة أيام، في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر، جرت المقابلة، وقد استغرقت ما يزيد على ٣٠ دقيقة بقليل. وبينما كانوا يغادرون الخيمة الإمبراطورية، لخص هيرتسل المقابلة لزملائه بالفرنسية: "il n'a dit ni oui ni non" ("لم يقل نعم ولم يقل لا").^{٣٩} وبعد زيارة قصيرة لمستعمرة موتسا القريبة، حيث زرعوا بمساعدة فلسطينيين شجرة أرز ونخلة، عاد الوفد إلى الفندق، وهناك منع هيرتسل زملاءه من حزم أمتعتهم قبل أن يحل الليل "كي لا نلفت الانتباه مطلقاً إلى مغادرتنا...".^{٤٠} واستقلوا قطار الصباح الباكر إلى يافا، وكان هيرتسل تواقاً "إلى أن يترك المدينة والبلد من دون أي تأخير"، ومستعداً لأن يفعل "أي شيء كي يتفادى البقاء هنا وقتاً أطول".^{٤١} وبعد بحث محموم عن أمكنة في أي سفينة، صعّدوا في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر إلى متن سفينة شحن البرتقال الإنجليزية "دندي" (Dundee) المتجهة إلى الإسكندرية.

تشغل مدونات هيرتسل عن رحلته إلى فلسطين نحو ستة وعشرين صفحة في الطبعة الإنجليزية، لكن ما يعنينا هنا أكثر في هذه الصفحات هو ردات فعل هيرتسل إزاء وجود الفلسطينيين في البلد، وماذا كانت؟ الجواب هو أنه ليس هناك أي ردة فعل. فعندما حلّ في يافا، مرفأً البلد الرئيسي، هل أبدى أي اهتمام بعماراتها أو سكانها؟ كلا، مطلقاً. فما رآه هو "الفقر والبؤس والحرّ بألوان فاقعة. فوضى في الشوارع، في الفندق، ولا يمكن الحصول على عربة. وكنت قد امتطيت سهوة حصان للذهاب إلى ريشون [لِتْسِيون]...".^{٤٢} وبينما كان يمر عبر نطاق أشجار البرتقال الرئيسي بين يافا ومِغْفِيه يسرائيل، هل تساءل من زرع هذه الأشجار؟ كلا، لم يتساءل، بل إن ما لاحظته هو "ريف مهممل على الطريقة العربية... غبار كثيف على الطرقات، ومقدار ضئيل من النباتات الخضراء".^{٤٣} وخلال زيارته للمستعمرات القريبة من مِغْفِيه أخبره طبيب عن انتشار الحمى، وذهب تفكيره فوراً إلى العرب: "إن هؤلاء العرب الذين يتمتعون بمناعة ضد الحمى يمكن استخدامهم في أشغال [شبكة تصريف المياه]".^{٤٤} وبينما كان في انتظار موكب القيصر في مِغْفِيه لاحظ "حشداً مختلطاً من الشحاّذين العرب، نساءً وأطفالاً"، مصطفين على الطريق.^{٤٥} هذه كانت إشارات الوحيدة المباشرة وغير المباشرة إلى الفلسطينيين قبل دخوله إلى القدس. وفي أثناء تبادل عبارات المجاملة مع القيصر في مِغْفِيه، قال القيصر: "الحر شديد! لكن البلد له مستقبل". وسارع هيرتسل، الذي كان قد وصل إلى البلد قبل يومين فقط، ولم ير إلا جزءاً ضئيلاً منه، إلى الردّ قائلاً: "حالياً، إنه لا يزال مريضاً".^{٤٦}

وفي القدس لا يوجد أي ذكر للفلسطينيين على الإطلاق، لكن في مدونته ليوم ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر، يكتب: "شوارع [القدس] كانت مزدحمة بزمر من اليهود المتنزهين في ضوء القمر."^{٧٧} وعدا ذلك، عندما كان ينظر من نافذة الفندق إلى الخارج في عصر ذلك اليوم رأى "القيصر ماراً عبر أقواس النصر..."^{٧٨} وفي طريقه إلى خيمة القيصر من أجل المقابلة "نظر عدد قليل من اليهود إلينا بينما كنا نمر بهم"، ولاحظ أيضاً "بطات برية... تطير فوقنا."^{٧٩}

ماذا عن وقع مشهد القدس؟ "القدس في ضوء القمر بملامحها الرائعة أحدثت فيّ انطباعاً قوياً. كم تبدو مهيبة في ظلال العتمة قلعة صهيون، حصن داود."^{٨٠} ويبدو أنه لم يكن واعياً لحقيقة أن القلعة / الحصن هي منشأة إسلامية. وهل لاحظ الأسوار والبوابات العثمانية؟ إنه لا يعترف بذلك. وفي المدونة بتاريخ ٢١ تشرين الأول / أكتوبر، "من قاعة الكنيس العتيق تمتعنا بمنظر منطقة الهيكل، وجبل الزيتون، وكامل المنظر الطبيعي المتدرج والبادي في ضوء شمس الصباح"،^{٨١} هل كان لديه ولو كلمة واحدة يقولها في عظمة قبة الصخرة والمسجد الأقصى؟ كلا. وهل في طريقه إلى موتسا وعودته منها لاحظ العدد الهائل من مصاطب أشجار الزيتون الممتدة شمالاً وجنوباً؟ كلا، أبداً.

ربما نحصل على لمحة عما قد يكون رأي هيرتسل في الفلسطينيين من ملاحظاته عن السلطان عبد الحميد - الذي منحت سلالته التي دام حكمها ستة قرون ملجأً من دون شروط، وعلى مدار أربعة قرون، للشعب الذي كان هيرتسل يطمح إلى قيادته - وعن حاشيته. فبعد فترة وجيزة من مقابلته السلطان الذي عامله معاملة كريمة طوال الوقت، كتب هيرتسل في مدونته بتاريخ ٢١ أيار / مايو ١٩٠١:

يمكن فقط مقارنة هذه العصابة النكرة من الصعاليك بكتلة متشابكة من الثعابين. والثعبان الأضعف والمقرز والأقل أذى يتقلد تاجاً صغيراً. لكن هذا الجحفل من الثعابين ينتظم في هيكلية خاصة تبدو كأن الرأس المتوج هو الذي عضّ وسمّم كل شيء.^{٨٢}

ويستطرد بشأن شخص عبد الحميد قائلاً:

لا أزال أراه ماثلاً أمامي، سلطان إمبراطورية اللصوص الغاربة هذه، ضئيلاً، رث الملابس، بلحيته المصبوغة بشكل رديء... والأنف المعقوف الشبيه بأنف بونتشينيللو (*Punchinello*) [مهرج أحذب قصير وبدين في الدمى المتحركة]، والأسنان الطويلة الصفراء مع فجوة كبيرة في يمين الصف الأعلى، والطربوش المسحوب إلى الأسفل ربما ليغطي رأساً أصلع؛ الأذنان منتصبتان وظيفتهما "حماية السروال الداخلي"، كما اعتدت أن أقول في شأن لابس الطرابيش لتسلية زملائي - وأعني بذلك، كي تحولا دون انزلاق الطربوش إلى السروال الداخلي...^{٨٣}

ومع ذلك، فإننا نجد في مدونته بتاريخ ١٧ أيار / مايو أنه مباشرة قبل زهابه لمقابلة السلطان كان يتمرن أمام المرأة على القول [بالفرنسية]: "هل يسمح لي جلاله السلطان بالتكلم ببساطة، وبصراحة، وبجدية...؟"° وفي أثناء المقابلة أخبر السلطان أنه "مخلص له لأنه طيب تجاه اليهود"، وأن اليهود في جميع أنحاء العالم ممتنون لهذا، وأنا، بصورة خاصة، مستعد لتقديم أي خدمة... خدمات عظيمة."°°

إن التناقض بين انطباعات هيرتسل عن السلطان وحاشيته، وانطباعاته عن القيصر وحاشيته، لافت جداً للنظر بحيث لا يمكن أن يكون الأمر مجرد مصادفة، بل إنه على الأرجح يكشف لنا عن شخصية هيرتسل نفسه ومشاعره تجاه القوميات التي يمثلونها، بمقدار ما يكشف لنا عن مشاعره تجاه الأشخاص المعنيين. وهكذا نراه يقول وهو في طريقه إلى المقابلة مع القيصر في إستانبول:

تسلقت الدرج بهدوء. في الأعلى كان يقف، وبمنتهى الروعة، المعاون المناوب، سيد مهذب بأناقة بروسية، يراقب صعودي بنظرة فضولية (l'oeil naraquois)، ومع ذلك كان يبدو راضياً عن معطفي، ومظهر بنطالي، وحذائي الجلدي الفخم...°°

وفي الغرفة حيث ستجري المقابلة، كان القيصر، وقد

نظر إليّ بعينه الزرقاوين الواسعتين. عيناه حقاً ملوكيتان، وأنا لم أر في حياتي مثل هاتين العينين اللتين تنمان عن روح مدهشة، وجريئة، وفضولية... لبثت محققاً في عينيه الجميلتين، والصريحتين، واللطيفتين، لكن الجسورتين، واللتين سحرتاني حقاً... إنه ينظر إليك مباشرة وبقوة - القيصر! - وعندما تروق له ملاحظة... تقول عيناه الرائعتان: فهمت قصدك... هناك رسومات زيتية له لا حصر لها، لكن لأن هذه... النظرة، ذاك الوميض الأصيل القوي، لا يمكن رسمه، فالناس لا يعرفون كيف تبدو عيناه.°°

* * *

حتى بعد فترة طويلة من يأس هيرتسل من أن يحصل على ميثاق من السلطان، وتوجهه إلى عواصم أخرى (على سبيل المثال، لندن، من أجل موائيق تتعلق بسيناء، وإفريقيا الشرقية)، فإنه ظل شاخصاً ببصره إلى إستانبول. ففي ١٤ أيار / مايو ١٩٠٤، وفي المدونة قبل الأخيرة في "يومياته"، يوجه مذكرة إلى موظف رفيع المستوى في وزارة الخارجية النمساوية، يحث فيها الحكومة النمساوية على المشاركة في مجهود دولي لإقناع تركيا بمنح ميثاق شديد الشبه في خطوطه العامة بميثاق الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي، ويضيف تفصيلاً غير موجود في الميثاق الذي تفحصناه أعلاه: إنه يتصور "منطقة للاستيطان في فلسطين وجوارها كبيرة كفاية لاستيعاب خمسة إلى ستة ملايين يهودي."°°

ملحق

مسودة ميثاق من "أرشيف هيرتسل"

في فيينا

[النص منشور في الملحق رقم ١ من كتاب، *Adolf Böhm, Die Zionistische Bewegung*, vol. 1, pp. 704-709، وقد ترجمه نوربرت شولتز من الألمانية من أجل هذه المقالة.]

اتفاقية

بشأن امتيازات، وحقوق، والمسؤوليات القانونية، وواجبات الشركة اليهودية - العثمانية للأراضي من أجل الاستيطان في فلسطين وسورية،

يمنح صاحب الجلالة السلطان ويضمن للشركة اليهودية - العثمانية للأراضي الحقوق والامتيازات الخاصة التالية من أجل توطين يهود في فلسطين وسورية، يحصلون على الجنسية العثمانية [كي يتمكنوا] من تطوير موارد الغذاء الطبيعية والموارد المهنية لهذين البلدين وفقاً للشروط التالية، ويأخذون على عاتقهم في المقابل الالتزامات المبينة أدناه.

١ - حق خاص لشراء أراضٍ وأطيان واسعة ومزارع صغيرة (Jiftlik من مختلف الأنواع)*، واستخدامها لأغراض الزراعة، والبستنة، والتحريج، والتعدين (بالنسبة إلى الغرض الأخير ليس هناك حاجة إلى شراء كامل مساحة الأرض التي سيجري استخراج المعادن من جوفها). ويجوز للشركة أن تقيم جميع أنواع المنشآت، وأن تشق طرقاً، وتبني جسوراً، وعمارات ومنازل للسكن، وأن تقيم منشآت صناعية وأخرى مختلفة، بحسب ما تراه ملائماً، من دون أي قيد على الوسائل المستعملة، ومن دون أن تضطر إلى طلب أذونات خاصة. [ويحق للشركة] أن تجفف مستنقعات (إن وُجدت)، وأن تستفيد منها بزراعتها أو بأي طريقة أخرى. وأن تنشئ مستوطنات صغيرة وكبيرة، وتوطن يهوداً فيها.

٢ - التملك المقيّد لجميع المناطق والأطيان التي تخص صاحب الجلالة السلطان في "المناطق التي تسري عليها الامتيازات" المذكورة أعلاه. [ستعبر الشركة عن] اعترافها الأبدي بملكيتها المطلقة لها من خلال مبلغ مقداره ٣ قروش تركية للدونم الواحد يُدفع سنوياً على الدوام. والمقصود بذلك المناطق التي يحق [للشركة] الانتفاع بها وفقاً للبند رقم ١ من هذه الاتفاقية. وعلى نحو مشابه، يُمنح حق خاص لاحتلال جميع المناطق التي لا أحد يستطيع أن يُبرز سند ملكية قانونياً لها، أو يثبت حق ملكيتها لها. ويجب أن يجري هذا الاحتلال باسم صاحب الجلالة السلطان، وأن تعامل الأراضي المحتلة كما هو مبين في الفقرة الأولى من هذا البند فيما يتعلق بالملكية المطلقة، وبالدفعة السنوية، والانتفاع بالأراضي.

* جفتلك: أراضٍ يملكها السلطان العثماني ويستغل معظمها مآك ومزارعون اكتسبوا حقوقاً فيها عبر السنين.

٣ - الحق في مبادلة قطع أراضي [ذات قيمة] اقتصادية، وواقعة في مناطق [الشركة]، باستثناء الأماكن المقدسة، أو الأماكن المخصصة للعبادة. وسيحصل أصحابها على قطع أراضي معادلة في مساحتها ونوعيتها لقطعهم، تقدمها [الشركة] لهم في أقاليم ومقاطعات أخرى من الإمبراطورية العثمانية. ولن تكتفي بتعويض هؤلاء المالكين عن نفقات إعادة توطينهم من صناديقها الخاصة، بل ستمنحهم أيضاً قروضاً متواضعة لبناء المساكن الضرورية وشراء الأدوات الضرورية، ويجري تسديد هذه القروض بأقساط متساوية على امتداد عدة أعوام، ويمكن تقديم الأرض الجديدة كضمانات [للقروض].

٤ - الحق في شراء السكك الحديدية [Bahnen] الموجودة في مناطق الشركة، بما في ذلك جميع الحقوق، والامتيازات، وأي صلاحيات خاصة أخرى، من المالكين القانونيين من خلال اتفاقيات حرة. وأيضاً، امتياز حصري لإنشاء وتشغيل سكك حديدية بالحقوق الخاصة والأفضليات نفسها الممنوحة لأي مشروع من هذا النوع في الإمبراطورية العثمانية، أو تلك التي ستمنح في المستقبل. وعلى هذا النحو [الحق] في شق أقنية تصل بين الأنهار، أو إلى البحر القريب، وإنشاء أحواض سفن ومرافئ، والسماح بشكل عام لسفنها الخاصة بالملاحة فيها، أو لسفن تجارية أخرى! وعلى وجه العموم، يحق [للشركة] أن تستعمل الأنهار، والبحيرات، أو أجزاء من البحار التي تقع في مناطقها لأغراض صناعية بموجب قانون خاص، وأن تنتفع بمواردها.

٥ - ستتولى الشركة فرض الضرائب في "مناطق امتيازاتها"، وهي تطلب تخويلها بإصلاح النظام الضريبي لجعله أكثر فاعلية. والغرض من هذا الإجراء هو [تمكينها] من تغطية حاجاتها الناجمة عن التزاماتها المالية المذكورة أدناه، وأيضاً لدفع الأقساط السنوية والسداد بالتدريج للقروض [المذكورة في البند رقم ٨] التي ستسعى للحصول عليها، والتي يتعين على "مناطق الامتيازات" دفعها إلى حساب صاحب الجلالة السلطان. وفي المقابل، إذا فرضت [الشركة] رسوماً جمركية، فإن عليها احترام المعاهدات الدولية للحكومة العثمانية، والتقيّد بالإجراءات المعمول بها والمبالغ المعتادة.

٦ - ضمن نطاق "مناطق الامتيازات"، وتحت حماية صاحب الجلالة السلطان، فإن الشركة ستتمتع بحكم ذاتي كامل بضمانة الإمبراطورية العثمانية. غير أنها ملتزمة أيضاً بالمحافظة على القانون والنظام العام في مناطقها، فضلاً عن الأمن الشخصي وسلامة الأملاك للسكان والزوار المسالمين ولمجموعات الحجاج القادمة من الأقطار الأجنبية. [علاوة على ذلك] يتعين عليها تأمين الحدود ضد الهجمات، وأن تجهز وتدفع من مواردها المالية الخاصة رواتب الموظفين الكبار، وموظفي الإدارات والمؤسسات العامة، ورجال الشرطة والمسؤولين عن الأمن، الذين تدعو الحاجة إليهم لإشاعة العدل وإدارة الشؤون العامة. ويقف على رأس الإدارة المدنية رئيس الشركة (البند رقم ٩).

٧- أ - جميع اليهود الذين توطنهم الشركة في "مناطق الامتيازات" يصبحون رعايا جلالة السلطان بموجب قبولهم كمستعمرين أو استخدامهم كموظفين؛ ويتمتعون بمواطنة عثمانية كاملة. وبانضمامهم إلى الشركة كمستعمرين أو موظفين يتخلون بحكم ذلك عن جنسياتهم

السابقة. وينطبق ذلك على اليهود المستوطنين من قبل في فلسطين وسورية، والذين يعتبرون أنفسهم تحت رعاية الشركة، ويوقعون شهادة قبول منها. وتعتبر الشركة مسؤولة عن الاحتفاظ بالسجل القانوني، وعن إنشاء وصيانة مدارس ومؤسسات للتعليم العالي، حيث يُعلّم الأطفال والطلاب ليس لغتهم القومية وتاريخهم الخاص، وديانتهم والعلوم العامة فحسب، بل يتلقون أيضاً تدريباً بدنياً وثقافياً وطنياً كي يصبحوا مواطنين عثمانيين يمكن الاعتماد عليهم، ورعايا مُقرّين بفضل صاحب الجلالة السلطان.

ب - كل من هو تحت رعاية الشركة يخضع للخدمة العسكرية في الفرقة العثمانية السورية - الفلسطينية البرية أو البحرية: عندما يبلغ التاسعة عشرة من العمر يصبح خاضعاً لخدمة مدتها عام كامل في الجيش النظامي، ونصف عام في الكادر الذي يقوم بأعمال معينة [Cadredienst]. وإلى أن يبلغ السادسة والعشرين يخدم في الميليشيا [Landwehr]، بما في ذلك ٣ أسابيع مناورات كل عام؛ وأخيراً، بين السابعة والعشرين والخامسة والثلاثين يكون جزءاً من التجنيد العام [Landsturm]. الفرقتان المذكورتان أعلاه ستكونان مؤلفتين كلياً من جنود يهود، ويمكن قبول حاملي الجنسيات الأجنبية مؤقتاً كمرشدين ومدربين. والشركة مسؤولة عن تجهيز ودفع رواتب الفرقتين البرية والبحرية. ويبدأ تشكيل الفرقة البرية على الفور، والبحرية خلال عشرة أعوام.

ج - في أوقات السلم تقوم القوات المدربة والجيش النظامي وكوادر الميليشيا بحماية حدود سورية وفلسطين من أي هجوم؛ كما يمكن أن يُستخدموا من أجل المحافظة على القانون والنظام العام داخل البلد. وفي حال نشوب حرب ضد قوة أجنبية، فإنه يمكن استخدام الميليشيا بأكملها للدفاع عن الأجزاء الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية. وسيجري بحث ذلك بتفصيل أكثر.

د - في الحالة الأخيرة، يكون الباب العالي مسؤولاً عن تجهيز ودفع رواتب القوات طوال مدة الحرب. وفي أوقات السلم، يزود الباب العالي الشركة بالوسائل اللازمة للأكاديميات المطلوب إنشاؤها، وللتكنات، والمستودعات، ومصانع الأسلحة والذخيرة، وأيضاً السفن [كذا] التي تحتاج إليها القوات البحرية في البداية لأغراض التدريب. أمّا القوات المجنّدة (general levy) فيمكن استخدامها فقط للدفاع عن فلسطين وسورية في حالة غزو فعلي أو وشيك لهذين الإقليمين، كما أن القوات البحرية السورية - الفلسطينية يمكن استخدامها لحماية شواطئ البلدين المذكورين أعلاه والدفاع عنها.

هـ - يسدّد الباب العالي الأموال التي تسلفها الشركة له من أجل الفرقة السورية - الفلسطينية البرية التابعة لصاحب الجلالة السلطان، والمنصوص عنها في المفردة د - الفقرة الأولى، بما في ذلك فائدة سنوية مقدارها ٤٪، في موعد لا يتجاوز توقيع عقد لقرض سوري - فلسطيني سنوي لاحقاً [البند رقم ٨].

٨ - إن الشركة، بضمانات دخلها، وامتيازاتها، ورساميلها الأخرى، والتي هي بضمانة الباب العالي، ستعتمد إلى اقتراض ٤ ملايين جنيهه تركي تُسدّد بأقساط سنوية، وفائدة سنوية

مقدارها ٤٪؛ وبعد فترة سماح مدتها عشرة أعوام، يبدأ سداد أصل القرض، والذي يجب أن يُسدد بكامله خلال ٤٥ عاماً أخرى. وتُدفع عوائد القرض [الفائدة والأصل] إلى خزينة صاحب الجلالة السلطان، أو بناء على تعليمات منه إلى حساب آخر يوضع بتصريفه. ومن أجل ضمان دفع الفائدة في المواعيد المحددة تماماً خلال الفترة الأولى، تُعفى [الشركة] من ربع مليون جنيه في أثناء عملها على تنظيم وضبط دخلها. إلا إن هذا المبلغ يجب أن يُعتبر سلفة يتعين تسديدها خلال خمسة أعوام. وبعد ثلاثين عاماً يوقَّع عقد لقرض آخر بالمبلغ نفسه والشروط ذاتها. لكن قبل أي شيء، فإن الإيرادات [الفائدة والأصل] من هذا القرض يجب أن تُستخدم لاسترداد أي أموال قد تكون الشركة سَلَفَتها بموجب البند (٧ - هـ)، وذلك في حال لم تكن هذه الأموال قد دُفعت في موعدها المحدد.

سيكون للشركة أيضاً الحق في أن تحصل على قروض أخرى، بشكل سندات لأغراض عامة، أو من خلال إصدار أسهم ممتازة، لإيجاد أو تحسين منشآت صناعية، أو مرافق النقل العام. وتكون السندات بضمانة المداخل العامة للشركة، والأسهم بضمانة مشاريع خاصة، لكن الأولوية على جميع [أشكال] القروض الأخرى تكون لـ "سندات السلطان السورية - الفلسطينية" بحكم الضمانة الإضافية المتمثلة في مداخل "مناطق الامتيازات".

٩ - يتمتع رئيس الشركة، المنتخب من قبل هذه الشركة والمعيّن من جانب السلطان، بحصانة شخصية، ويكون تحت الحماية الخاصة لصاحب الجلالة السلطان، ومسؤولاً فقط أمامه. وفي "مناطق الامتيازات" هو نائب صاحب الجلالة السلطان، وعليه أن يوفد ممثلاً دائماً إلى الباب العالي؛ وهذا الممثل، ولا أحد غيره، هو من ينقل رغبات وأوامر صاحب الجلالة السلطان إلى الرئيس، وتقارير الرئيس إلى صاحب الجلالة. وهذا الممثل لا يكون إلا يهودياً أو مسلماً.

١٠ - بصفتها المكان المقدس لجميع الأديان، فإن القدس تُعفى من الحقوق الخاصة المنصوص عليها في البند رقم ٣. كما أن رعايا الشركة هناك يظلون خاضعين لسلطتها وإدارتها، وتستطيع [الشركة]، شأنها شأن أي مواطن عثماني آخر، أن تمتلك هناك. غير أن الإشراف على الأماكن المقدسة يُترك للباب العالي، ويمكن أن تتولاه الشركة فقط إذا رغب الباب العالي بذلك. وبالنسبة إلى الضرائب والرسوم، فإن القدس أيضاً جزء من "مناطق الامتيازات"، لكن [الشركة] مسؤولة عن تجهيز ودفع رواتب القوات التي يخصصها الباب العالي لحراسة الأماكن المقدسة وحمايتها.

١١ - يعفي صاحب الجلالة السلطان الشركة من ٤٠٪ من الدفعات الدائمة التي يتوجب عليها الوفاء بها بموجب البند رقم ٢. [والقصد من الإعفاء أن يكون] بمثابة تعويض جزئي عن الموارد المالية التي من المفروض أن يمنحها الباب العالي في أوقات السلم، بموجب البند (٧ - د)، للفرق السورية - الفلسطينية التابعة لصاحب الجلالة السلطان من أجل إنشاء أكاديميات عسكرية، ومستودعات، ومصانع ذخيرة وأسلحة، إلخ... أما الـ ٦٠٪ المتبقية، فيجب أن تُدفع في الوقت المحدد إلى خزينة صاحب الجلالة بقسطين متساويين كل نصف عام.

المصادر

- Adolf Böhm, *The Zionist Movement (Die Zionistische Bewegung)*, 2 vols. ١
(Berlin: 1935-1937).
- Theodor Herzl, *The Jewish State* (New York: American Zionist Emergency ٢
Council, 1946), pp. 98-123.
- Aharon Cohen, *Israel and the Arab World* (New York: Funk and Wagnalls, ٣
1970), p. 39.
- Theodor Herzl, *The Complete Diaries of Theodor Herzl*, 5 vols., edited by ٤
Raphael Patai, translated by Harry Zohn (New York and London: The
Herzl Press and Thomas Yoseloff, 1960), hereafter, *Diaries*, p. 734.
- Böhm, op. cit., p. 191. ٥
- Ibid. ٦
- Diaries*, pp. 1135-1136. ٧
- Ibid., pp. 1114-1115. ٨
- Ibid., p. 1113ff. ٩
- Ibid., p. 1144. ١٠
- Ibid., p. 1174. ١١
- Justin McCarthy, *The Population of Palestine* (New York: Columbia ١٢
University Press, 1990).
- في سنة ١٩٠٠ كان عدد الرعايا العثمانيين اليهود ٢٣,٦٦٢ (Ibid., p. 10). وإلى هذا الرقم
يجب إضافة اليهود غير المواطنين. وتشير إحصاءات العثمانيين للمقيمين غير اليهود
لسنة ١٨٩٣ إلى الرقم ٨٢٠٠ لولاية بيروت وسنجق القدس مجتمعين، ويُقدّر ماكارتي
العدد في فلسطين بـ ٤٠٠٠. ولسنة ١٩٠٠ يُقدّر وجود ١٠,٠٠٠ يهودي أجنبي كحد أقصى،
علماً بأن هذا قد يكون رقماً مبالغاً به (Ibid., p. 23).
- A survey of Palestine, 2 vols. Plus Supplement* (Washington, D.C.: The ١٣
Institute for Palestine Studies, 1991), p. 372.
- Ibid. ١٤
- Derek J. Penslar, *Zionism and Technocracy: The Engineering of Jewish ١٥
Settlement in Palestine, 1870-1918* (Bloomington: Indiana University Press,
1991), pp. 4, 20f.
- Diaries*, pp. 1216-1217. ١٦
- Ibid., p. 1216. ١٧
- Ibid. ١٨
- Ibid., p. 1217. ١٩

- Ibid., p. 1218. ٢٠
Ibid., pp. 1218-1219. ٢١
Ibid., p. 1219. ٢٢
Ibid., p. 1220. ٢٣
Ibid., p. 1221. ٢٤
Ibid., p. 1222. ٢٥
Ibid., p. 1223. ٢٦
Ibid., p. 1224. ٢٧
Ibid., p. 1225. ٢٨
Ibid., pp. 1227-1228. ٢٩
Ibid., p. 1229. ٣٠
Ibid., p. 1228. ٣١
Ibid., p. 1230. ٣٢
Ibid., p. 1231. ٣٣
Ibid., p. 1232. ٣٤
Ibid., p. 733. ٣٥
Ibid., p. 742. ٣٦
Ibid., p. 743. ٣٧
Ibid., p. 748. ٣٨
Ibid., p. 757. ٣٩
Ibid., p. 758. ٤٠
Ibid., p. 759. ٤١
Ibid., p. 739. ٤٢
Ibid., p. 740. ٤٣
Ibid., p. 741. ٤٤
Ibid., p. 743. ٤٥
Ibid. ٤٦
Ibid., p. 745. ٤٧
Ibid. ٤٨
Ibid., p. 755. ٤٩
Ibid., p. 745. ٥٠
Ibid., p. 747. ٥١
Ibid., p. 1128. ٥٢
Ibid. ٥٣
Ibid., p. 1110. ٥٤

Ibid., p. 1113. ٥٥

Ibid., p. 726. ٥٦

Ibid., pp. 727-728. ٥٧

Ibid., p. 1629. ٥٨

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

نكبة ١٩٤٨

أسبابها وسبل علاجها

قسطنطين زريق، موسى العلمي، قدري حافظ طوقان، جورج حنا

تقديم

وليد الخالدي

٢١١ صفحة ١٢ دولاراً